الحزب الوطنى الديمقراطى

الأمانة العامة

لجنة الشئون الإقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوي الخامس

موضوع الحوار

الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى

الإطار الفكري ـ وبرامج التنفيذ

١٦ – ١٧ يناير ١٩٩٦

الإصلاح المؤسسى وكفاءة التشغيل الاقتصادي

محاور لتدعيم القوى الذاتية للاقتصاد المصرى

ورقة مقدمة من

أ/ محمد عز الدين سعيد

مقدمة:

إن كنا نحلم جميعاً بمستقبل مشرق ومزدهر لمصرنا الحبيبة ونطلق العنان لأحلامنا لنرى مصر كنانة الله فى أرضه تستقبل القرن الحادى والعشرين قوية فتية ذات اقتصاد قادر على مجابهة تحديات هذا القرن والذى يبدأ بمجموعة لا يستهان بها من التكتلات الاقتصادية العالمية، حيث تتجمع مصالح مجموعات من الدول التى تشترك معاً فى بقعة جغرافية واحدة أو تجمعها أنماط معيشية متشابهة أو حتى مصالح مشتركة ولو كانت مؤقتة، ففى جميع الأحوال تخرج لنا مجموعة من القوى الاقتصادية التى نسقت فيما بينها الخطوط الأساسية الإجرائية لتحقيق أهداف مشتركة، وفى النهاية سيكون تحقيق تلك الأهداف على حساب مصائر ومقدرات شعوب لم تأخذ فى حسبانها تطورات وتفاعلات غير مسبوقة وليس لها عهد أو خبرة للتعامل معها، وربما يجر ذلك إلى بعض تلك الشعوب للدمار الاقتصادى الشامل الذى يوازى فى قوة إعصاره ما هو أكثر بكثير من أسلحة الدمار.

ويترتب على ذلك جميعه أننا عندما نحلم لمصر فإنه يتعين علينا أن نضع تصوراتنا ـ كل حسب ما يراه ـ وجميعاً فى إطار الرؤية المستقبلية لاقتصاد مصر.

موضوع البحث:

إن المنظور الذى نراه مجال رؤية مستقبلية لاقتصاد مصر ينبنى أساسا على اعتبار أننا أمام تحديات قوية لابد أن ننتصر عليها بأسس علمية وموضوعية، وإذا جاز التعبير بأننا أمام معركة اقتصادية حامية الوطيس، فإن ذلك كله لا يرهبنا ولا يخيفنا، فإن مصر بأبناءها وبقيادتها القدرية القادرة، قد حققت وتحقق فى كل يوم معجزة يقف أمامها العالم أجمع مذهولاً ومأخوذاً بما تقوم به بثقة بالله ونصره لها وثقة فى قيادتها الوطنية وإخلاصها وتفانيها بالعطاء الجزل وثقة فى أبناءها الذين يشهد لهم العالم فى القديم وفى الحديث بأنهم خير جند الأرض.

فمن بنوا الأهرام فى مطلع التاريخ، ومن صدوا جحافل الغزو والعدوان من عصر أحمس وسيف الدين قطز وصلاح الدين على مر التاريخ فقد سطروا فى العصر الحديث:

١ ـ ثورتها الوطنية عام ١٩٥٢ وكانت منار الثورات التحررية فى العالم.

٢ ـ انتصارهم السياسى والعسكرى ضد العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦,

٣ ـ صمودهم أمام نكسة ١٩٦٧ ومعارك الاستنزاف الطويلة.

٤ ـ انتصارهم العسكرى والسياسى المظفر فى ١٩٧٣م.

٥ ـ اجتياز مرحلة التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر منذ عام ١٩٧٥ وحتى أوائل الثمانينيات.

٦ ـ استرداد كافة الأراضى المحتلة فى عام ١٩٨٤م.

٧ ـ بدء خوض معركة الاستقرار والتنمية المتواصلة فى شكل ثورة هادئة مستمرة ومدرسة وتحديث وتوسيع البنية الأساسية.

٨ ـ تثبيت سعر الجنيه المصرى وحسم معركة محاولة تخفيضه والانتصار له عام ١٩٩٤م.

٩ ـ تثبيت دعائم الديمقراطية وتأصيلها فى سبيل خلق حياة نيابية حرة وسليمة.

١٠ ـ قيادة التصدى العالمى للإرهاب الدولى ومقاومته وقتاله فى أى موقع.

وفى خضونا لكل مرحلة من المراحل السابقة كان علينا دائماً أن ننظم صفوفنا ونبرز أسلحتنا ونتحصن بالحصون القوية التى تقينا الضربات الغادرة وننظم ونرتب البيت المصرى بما يتناسب مع كل مواجهة حسب طبيعتها.

وعلى ذلك كله وأمام المرحلة الدقيقة التى نحن مقبلون عليها، فنحن نزداد ثقة بالله وبأنفسنا وبقيادتنا بأننا سننتصر بإذن الله، وكل ما هو مطلوب منا، أن نعيد ترتيب البيت بما يتناسب مع المرحلة المقبلة.

وحيث أننا بصدد مواجهة معركة اقتصادية ضارية، فإن الاعتبار الأساسى الذى نضعه نصب أعيننا أنه يتوجب علينا اعتبار مصر منشأة اقتصادية متكاملة تكمن قوتها فى مدى ما يمكن أن تستخدمه الاستخدام الأمثل من عناصر المشروع الاقتصادى وهى بالترتيب:

أولا: عنصر الأرض.

ثانياً: عنصر العمل.

ثالثاً: عنصر رأس المال.

ونحن نتناول فى بحثنا هذا ما هو كائن الآن فى كل عنصر من تلك العناصر الأساسية وما يجب أن يكون عليه، حتى يمكننا أن نتصور مصرنا الغالية فى رؤيتنا المستقبلية لاقتصاديها قوية فتية لا تعصف بها الرياح أو الأعاصير.

أولا عنصر الأرض:

مما هو يستوجب علينا مراجعته مراجعة دقيقة كى يمكن تطوير أساليب الاستفادة من عنصر الأرض حتى نصل إلى الاستخدام الأمثل لهذا العنصر فإننا أمام حقيقة خطيرة، وهى أننا نسعى لتعمير مصرنا وما زلنا ومع الأسف منذ آلاف السنين لا نشغل سوى ٤٪ من مساحة مصر كلها بكل ما عمرنا من مساكن ومزارع ومصانع.. إلخ.

والحقائق الرقمية تقول بأن:

مساحة مصر الإجمالية	١,٠٠١,٤٤٩,٠٠ كم٢
ما نشغله من هذه المساحة	٤٠,٠٥٧,٩٦ كم٢
المطلوب شغله	٩٦١,٣٩١,٠٤ كم٢
تعداد سكان مصر نحو	٦٠,٠٠٠,٠٠٠ نسمة
نصيب الفرد من أرض بلاده	١٦,٦٩٠,٠٠ م٢

ما يشغله الفرد من نصيبه ٦٦٧,٦٠ ÷ متوسط ٤ طوابق = ١٦٦١م أى ٠,٠١ ٪ من نصيبه.

وذلك على افتراض أن ذلك المعدل يشير إلى الشكل الأفقى العمرانى على عكس ما هو كائن فى العمارات الشاهقة من التعمير الرأسى الذى أصابنا بغابات خراسنية نسكن فيه داخل صناديق مغلقة.

ولنا أن نسأل:

١ ـ إذا كان الأمر هكذا فمتى تعمر مصر؟

٢ ـ ما هى الحكمة فى بناء عمارات بالصحارى كالمدن الجديدة؟ وما هى الحكمة فى أن نضع ١٢ أسرة فى مساحة ٢٥٠م٢ بإرتفاع ٦ طوابق وحولنا الأراضى الشاسعة والصحارى فضاء؟

٣ ـ كيف تربى الأجيال المقبلة داخل صناديق مغلقة دون إنطلاقه فى حديقة منزل ولو صغيرة تنمى فيها وتكشف قدراتهم ومواهبهم.

4 ـ إذا كان ذلك يتعلق بتكاليف استثمارية وموازنات فمن قال بأن تكلفة الشقة فى العمارة أقل من تكلفة بناء منزل من طابق واحد أو طابقين حد أقصى خاصة بأن الأمر لا يحتاج إلى صرف صحى بتكاليف باهظة حيث تقوم البيارات فى الأراضى الرملية بتصريف المياه والمخلفات وذلك ما هو كائن فى أمريكا واكثر الدول تقدماً مثل أوروبا وغيرها، وكذلك التغذية بمياه الشرب بمكن الاستغناء عن استخدام المضخات للأدوار المرتفعة وما يصاحبها من مشاكل صيانة، حيث تقوم الخزانات بهذا الدور، وإذا ما طبقنا نظرية العالم المصرى المهندس/ حسن فتحى فلا شك بأن تكلفة البناء لن تزيد عن ٢٠٪ من تكلفة بناء الشقق فى العمارات السكنية باستخدام عناصر البيئة فى البناء. فلماذا لا يصدر تشريع بمنع البناء لأكثر من طابق واحد أو طابقى كحد أقصي؟ ولماذا لا يبدأ على الفور الزحف العمرانى فى الصحراء الشاسعة.

5 ـ إن عملية توزيع ٥ أفدنة على شباب الخرجيين من الأراضى المستصلحة ويطلب منهم زراعتها والإنتاج منها وسداد قيمة الأرض وتكاليف الاستصلاح ثبت أنه أمر شبه مستحيل، فهل من المنطقى أن نضع طفل فى وسط البحر الأبيض لا يعرف السباحة ونقول له عليك بالسباحة وأن تصل إلى بر الأمان؟ لماذا لا نكتفى بمساحة محدودة لكل شاب من شباب مصر بحيث لا تتجاوز ١٠٠٠ ـ ١٥٠٠ م٢ يمكن بناء منزل عليها فى حدود مساحة ١٥٠م٢ ثم يقوم باستغلال باقى المساحة فى زراعة خفيفة (خضر أو فاكهة) أو مشروعات تربية يمكن سيطرته عليها مثل عنبر للدجاج أو بطاريات أرانب أو منحل صغير.. وهكذا بما يكفيه من احتياجات له ولأسرته الصغيرة والقائض لديه تقوم جمعيات بجمعها وتسويقها لحساب صغار المنتجين مقابل عمولة توزيع فى حدود ١٠٪ وبذلك يتحقق الإكتفاء الذاتى إلى جوار إيراد صافى من إنتاجه إلى جوار مرتبة إذا كان يعمل موظفاً أو إيراده إذا كان تاجراً صغيراً.... إلخ.

فيحقق جزء كبير من رفاهيته المنشودة، لماذا لا نبدأ بمشروع يحمل شعار (تملك من ألف إلى ألف وخمسمائة متر مربع ومنزل على أرض بلادك، وساهم فى الإنتاج). مع مراعاة أن تكون الأرض والمنزل ممنوحاً بقرض ميسر وفائدة رمزية وسداد طويل الأجل.

إن وجود الشاب والأسرة الصغيرة فى منزل وقطعة أرض يتولونها بالرعاية والعناية وبأقل المجهودات يتيح الفرصة لإنطلاقة أطفالهم فى حديقة بها الزرع والزهر والحيوان تفجر لديهم ملكات لا يمكن أن تخرج من داخل صندوق خرسانى يسمى (شقة فى عمارة).

ثانيا عنصر العمل:

عندما قامت أحد المنظمات الدولية المتخصصة فى عمل دراسات لعدد ساعات العمل الصافى للإنسان

المصري، قدمت تقرير ورد فيه بأن ساعات العمل الصافى للإنسان المصرى من ٢٠ إلى ٢٥ دقيقة يومياً.

وإذا اعتبرنا أن ذلك التقرير كان جائزاً وزنه سبة فى جبين العامل والموظف المصري، فإنه مما لا خلاف عليه بأن ساعات العمل الصافية للإنسان المصرى بمقياس المعدلات العالمية للأداء لا تجاوز ساعتين، وباقى ساعات الغمل مهدرة تماماً بين الروتين الإدارى والازدواجات فى الأداء والبطالة المقنعة وغير ذلك من عوامل كثيرة، مما يستعدى ضرورة عمل وقفة موضوعية ودارسة متأنية واستخدام الوسائل والأساليب للإدارة العلمية الحديثة، مثل ربط الأجر بالإنتاج فى جميع مواقع العمل والتحرر من كثير من قوانين ولوائح العمل التى تحوى ثغرات لا تنتهى تساعده على التكاسل والتواكل وعدم المبالاة، بل والتغيب عن مواقع العمل والإنتاج بأية مسببات واهية.

وهناك وفى هذا المضمار أمر بالغ الأهمية، وأعتقد بأنه أساساً هاماً للقضاء على البيروقراطية والروتين الإدارى فى الوحدات المناط بها تحقيق مصالح الجماهير وهذا الأمر يتلخص فى ضرورة عمل توازن دقيق بين السلطة والمسئولية فى كافة المستويات الإدارية، فإذا ما اعطيت سلطة بلا مسئولية فالنتيجة هى استخدام السلطة أسوأ استخدام، وعلى العكس لو أعطيت مسئولية بلا سلطة فإن الأيدى ترجف ولا تقوى على البناء، ولا تقوى على تمرير مصالح الأفراد خوفاً من المستوى الأعلى الذى يملك السلطة بلا مسئولية.. وهكذا.

إذاً يتحتم علينا إقامة التوازن الدقيق بين السلطة والمسئولية فى كافة مواقع العمل مع احترام التخصصات وتقسيم العمل بين الأفراد والرقابة القانونية الصارمة على المخالف.

ثالثا عنصر رأس المال:

قبل أن نفكر فى جذب الاستثمارات الخارجية فلابد أن نعلم بأن هناك تكدساً هائلاً فى الأموال لدى المنشآت والأفراد غير مستخدمة الاستخدام الأمثل وأهم دليل على ذلك الأموال لدى البنوك العاملة فى الحقل الاقتصادى والتى لا تخصص لتغطية الاستثمارات المحلية فتلجأ البنوك أحياناً إلى استثمارها فى الخارج أو الدخول فى المضاربات المالية.

إن الوظيفة الأساسية لعمل البنوك فى مصر هى عملية التمويل الذى يعنى منح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل مقابل فائدة يبدأ احتسابها من أول لحظة يصرف فيها القرض، ومن المعلوم اقتصادياً أن أى مشروع يبدأ السنة الأولى بخسائر، ثم السنة الثانية يصل فيها إلى نقطة التعادل ثم يبدأ فى تحقيق الأرباح فى السنة الثالثة، بينما فائدة القرض تبدأ من أول لحظة والتى تصل أحياناً إلى ٢٠٪ إلى ٢٢٪ سنوياً وأين تلك المشروعات التى تولد عملاقة كى تستطيع أن تسدد فقط تلك الفوائد الدائنة من الوهلة الأولي.

إن البنوك لها وظائف عديدة فى جميع دول العالم والتى أحداها وظائف التمويل إلا أنها وبوصفها تملك وتسيطر على العنصر الثالث من عناصر نجاح منشأة مصر الاقتصادية إذا جاز التعبير لا يجب أن يقف دورها عند حد منح القروض وتحصيل الفوائد عليها، بل أصبح لزاماً بوصفها تاجراً فى سوق حر مفتوح أن تدخل فى المشروعات لتشارك مع المفكرين فيها أو أصحابها وتتحمل معهم الخسائر المبدئية حتى تصل بهم ومعهم إلى نقطة التعادل ثم الانطلاقة مع بداية تحقيق الأرباح ولابد وأن تتناسب نسبة الأرباح التى تحصل عليها البنوك تناسباً طردياً مع دورها مع المنشأة الاقتصادية سلباً وإيجاباً زيادة أو نقصان، وأن تقف معها لتقيها أية اختناقات فى السيولة النقدية وكذلك أى خلل فى الهياكل المالية للمنشآت بالمشورة والمال. وهناك مثلاً حدثاً فى

الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٩ عندما تعرضت شركة اللوكهيد (لإنتاج الطائرات) بما يسمى بحالة (الإفلاس الإكلينيكي). فقد قام البنك المركزى الأمريكى بتعويم الشركة حتى تم إصلاح الهيكل المالى للشركة ونصحها بالمحافظة على نسبة ٣٠٪ سيولة مستديمة ووقائية فى حساباتها.

كل ذلك فى إيجاز شديد هو تصور متواضع وطموح فى آن واحد لرؤية مستقبلية لاقتصاد مصر ويمكن تناول كل جزئية من جزئيات هذا البحث بالتفاصيل المطولة والمسندة بأرقام ومقارنات بيننا وبين من سبقونا فى مثل هذه التجارب وأصبحوا نموراً يعمل لهم العالم ألف حساب.

وفى ختام هذا البحث أتقدم باقتراح وأعتقد بأنه أصبح ضرورة ملحة مع الانفتاح الاقتصادى واتفاقيات الشراكة الدولية المخلفة، وهذا الاقتراح يتركز فى تحويل سيناء بكاملها - وهى مؤهلة جغرافياً واقتصادياً لذلك - إلى منطقة حرة لتكون غرفة الاستقبال فى إعادة ترتيب البيت المصرى إقتصادياً للمستثمرين وأصحاب المشروعات العملاقة نأخذ منهم ما يفيد ونصد عنا ما يضر حتى نصل إلى حد الكمال الاقتصادى الذى هو فى كل الأحوال نسبياً ومرتبط بالحركة الدولية والعالمية وآليات تعمل فى اتجاهات مختلفة، كل من أجل مصلحته، ونحن لن تتحقق مصلحنا كمصر إلا إذا تحققت مصالح كل مواطن على أرضها ولن تتحقق مصالحنا كمواطنين إلا إذا تحقق لمصر القوة الاقتصادية الدافعة لعجلة التنمية والحضارة والتقدم.